الاستثمار الأجنبي المباشر: بديل استراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر

Foreign direct investment: a strategic alternative to promoting a sustainable development path in Algeria

سوالم صلاح الدين[1]*، طرادخوجة هشام[2]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، الجزائر، se.soualem@univ-soukahras.dz

[2] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، الجزائر، h.tardkhodja@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/29 **تاريخ القبول: 2021/06/13**

الملخص: تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها محاولة بحثية تلقي الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

ونظرا لهذه الأهمية، فإن هذه الدراسة تستهدف الوقوف والتأكيد على الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر وفي جميع المجالات وضمن أطر مدروسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. خاصة أن الواقع التنموي في الجزائر جاء معبرا عنه بأزمة تعاني منها التنمية الجزائرية، ارتبطت بعوامل متعددة ومتداخلة أدت إلى تكوين حالة من التبعية وفقدان القدرة على اختيار عقلاني بين البدائل والاستراتيجيات التنموية الأكثر ملائمة للواقع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: P33، F21

Abstract:

This study derives its importance from being a research attempt that sheds light on the importance of foreign direct investment, which is one of the variables affecting the development and growth of countries and an indicator of the openness of the economy and its ability to deal and adapt to global developments, in light of the prevalence of the phenomenon of globalization and the increase of the shift towards the market mechanism and the control of multinational companies On the movement of goods and services, the opening of markets and the increase in the volume of financial flows.

Given this importance, this study aims to identify and emphasize the role that foreign direct investment can play in all fields and within well-studied frameworks in achieving sustainable development goals. Especially since the developmental reality in Algeria was expressed in a crisis affecting Algerian development, which was linked to multiple and interrelated factors that led to the formation of a state of dependency and the loss of the ability to make a rational choice between alternatives and development strategies most appropriate to the Algerian reality.

Key Words: investment, foreign investment, foreign direct investment, development, sustainable development.

JEL Classification:P33 ،F21.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تشيد الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الفعالة ودوره الأساسي في المدى المتوسط والطويل على تحقيق التنمية المستهدفة والقابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات نمو الناتج تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية، توريث نظم التسيير المتقدمة، نقل التكنولوجيا الحديثة، خلق فرص العمل، ترقية أداء العنصر البشري إلى جانب هذا فإن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عمومًا، كما أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية. ولا شك أن تحقيق هذا الاستثمار الذي يمتاز بالعديد من الإيجابيات والسلبيات (المزايا والعيوب) هو مرهون أساسًا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته الواردة والصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجه القطاعي والجغرافي.

وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى لزيادة قدرتها على تحقيق تنميتها المستدامة بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذا أقبلت ومنذ بداية التسعينات على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلي وترقية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الإطار القانوني والتنظيمي في إطار جملة من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة

إشكالية البحث:

تعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في حدود إمكانياتها الاقتصادية ومهاراتها الفنية، حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري والمتمثل في منح التسهيلات والمزايا و الضمانات المتعددة لاستقطاب الاستثمارات إليها، لتشارك في عملية التنمية بها وذلك من خلال توفير فرص عمل وزيادة في دخل الفرد عدا فضلا عن المساهمة الفعالة في زيادة الناتج المحلي والّذي ينعكس إيجابا على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وانطلّقا مما تقدم فإن البحث يحاول الوصول إلى إجابة واضحة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا؟ وما هي الأشكال والسياسات المختلفة له؟ وما هي محددات استقطابه؟
- ماذا نعني بالتنمية المستدامة ؟ وما هي أبعادها الأساسية ؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق استدامة أبعاد التنمية المستدامة ؟

فرضيات البحث

لقد تم بناء فرضيات الدراسة اعتمادًا على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة حيث أن فرضيات الدراسة تعد إجابات آنية للظاهرة المدروسة، وحلولاً متوقعة للمشكلة موضوع الدراسة، حيث ينطلق هذا البحث من الفرضية الرئيسية التالية: **يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي في تحقيق استدامة أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.**

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستديمة ما لم تتوفر الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، ويبقى الاستثمار الأجنبي المباشر أحد هذه الوسائل الفاعلة في تحقيقها من خلال الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه في مواجهة التحديات التي تواجه التنمية المستديمة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستديمة، بالإضافة إلى معرفة الدور الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستديمة، وكذا السياسة التي يمكن إتباعها خاصة في الدول النامية لتحقيق الاستدامة، كما يهدف هذا البحث كذلك إلى إعطاء صورة حقيقية عن واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ مطلع التسعينات، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التنمية المستديمة في الجزائر من خلال معرفة الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستديمة، ووضع إستراتيجية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

منهج البحث:

يعتمد البحث في مناقشة متغيراته ومفرداته على المنهج الوصفي من خلال القراءة المستفيضة للمصادر العربية والأجنبية المتاحة (ورقياً، إلكترونيا). وتضمن ذلك: الكتب، الدوريات، البحوث العلمية، قواعد المعلومات والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة بموضوع البحث.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى أهداف الموضوع، تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية:

1. الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر.
2. التنمية المستدامة: مفاهيم أساسية.
3. تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
4. نحو تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه تعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر

2. الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار حاليا من القضايا الجوهرية و الهامة المستخدمة في مسيرة التنمية الاقتصادية وصانع التقدم من خلال خلق الثروة ودفع الاقتصاد إلى الأمام، كما يمكن من خلاله الحصول على القدرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة وكيفية توظيفها محليا.

1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن كلمة استثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه وتعددت. وكلمة استثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية، الحرمان، الانتظار. لذلك فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية والحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار. (سوالم، 2013، صفحة 2)

و يفرق الاقتصاديون عادةً بين نوعين أساسيين من الاستثمار الأجنبي وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

حيث يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية في شراء أسهم الشركات القائمة في إحدى أو بعض الدول. (نايف، 2009، صفحة 18)

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فإن التعريفات التي ألحقت به لا تلقى اتفاقا سوءا بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار نحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

يعرف تقرير الاستثمار الدولي **World Investment Raport** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والشركة في الدولة المضيفة، ويحصل المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم على حصة ثابتة في شركة قائمة في اقتصاد آخر. (شلبي، 2011، صفحة 26)

ويعبر الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي عن " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". (تومي، 2001، صفحة 41)

ويرى جيل برتان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم. (جيل، 1992، صفحة 11)

ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب Rymand Bernard عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة. (Raymand, 1997, p. 91)

وغالبا ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار ، حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: أنه عبارة قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية ...الخ، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية والمحلية، وعادة ما تقوم الشركات متعددة الجنسيات باستثماراتها في دول تتوفر على الموارد الطبيعية والسوق المناسبة والموارد البشرية الكفؤة للقيام بالعملية الإنتاجية.

2.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني رفع المستوى المعيشي وذلك لما له أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية.

فقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للدور الذي تتوقع الدول النامية أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال : (سوالم، 2015(ج)، صفحة 4)

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول : رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية .كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.
- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.
- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.
- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

3.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعًا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وفيما يلي نستعرض أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.3.2 الشركات متعددة الجنسيات

لقد تعددت واختلفت التعريفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات نظرًا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها؛ فا لبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية "**Foreign Firms**" أو الشركات الدولية "**Internationals Entreprises**"؛أو الشركات متعددة الجنسية "**Multinationals corporations**"،أو الشركات عبر الوطنية "**Transnationals corporations**".

فقد عرفها البعض: أنها الشركة التي تمتد فروعها إلى عدة دول ، وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الأصلية، وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة وتتسم باستخدامها لأحـداث المنجزات التكنولوجية وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي. (قاسم، 1988 ، صفحة 54)

و تتصف الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص لعل أهمها ما يلي: الحجم الكبير؛ تنوع المنتجات؛ التشتت الجغرافي؛ تركيز الإدارة العليا؛ التنوع في النشاط؛ التفوق التكنولوجي. (سوالم، 2015(أ)، صفحة 158)

2.3.2 الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

الاستثمار المشترك شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، يشارك فيه طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تقتصر المشاركة هنا على امتلاك حصة في رأس المال وحسب وإنما أيضًا المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع. (أبو قحف، 2003، صفحة 15)

ويعتبر هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر شيوعا وانتشارا في الدول النامية ويكون هذا الاستثمار عادةً من خلال مشاريع مشتركة بين الشركات متعددة الجنسية وأطراف محلية سواء كانت شركات محلية خاصة أو حكومية .ويتيح الاستثمار المشترك اتفاقاً طويل الأجل بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني لممارسة مشروع إنتاجي أو خدمي داخل الدولة المضيفة. (نايف، 2009، صفحة 21)

3.3.2 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي أو الشركات متعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

وتعد المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلا لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، عكس الدول المضيفة للاستثمارات كثيرا ما تتردد في قبولها نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية، وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبيـــة لأسواقها.

4.3.2 الاستثمار في المناطق الحرة

ويعني قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مشروعات اقتصادية إنتاجية أو تسويقية أو توزيعية أو خدمية في المناطق الحرة لدولة من الدول. و كما هو معلوم، تعد المناطق الحرة جزءًا من التراب الوطني للدولة المضيفة، ولكـن لا ينطبق على الاستثمـــار فيه القوانيـــن والأنظمـــة المطبقـــة على التراب الوطني، وخاصـــة تلك الأنظمة المتعلقـــة بالتصدير والاستيراد؛ أي تعد خارج الحدود الجمركية للدولة. (بالعزوز و مداني، 2006)

5.3.2 مشروعات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين..الخ، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو ألا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج. (باكر، 2004، صفحة 27)

4.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تطور نظرية الشركات متعددة الجنسية اتخذت طريقتين رئيسيتين تفسرهما نظريتان هما نظرية الموقع **Location**) (**Theory** ؛ والتي تناقش الأسباب الكامنة وراء اختيار الدولة المضيفة للاستثمار؛ ونظرية الشركة الصناعية **Industrial**) (**Organization Theory**؛ التي ترتبط بالمنافسة الناجحة بين المنتجين المحليين والشركات الأجنبية. وهنا لابد من وجود مزايا مرتبطة بالشركة حتى تتمكن من تشكيل حماية ضد المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. وتتضمن هذه الميزات على التقدم التكنولوجي، مؤهلات البحث والتطوير، الإدارة الفعالة، المهارات الإدارية والتسويقية، التمويل الأقل تكلفة، وفروقات أسعار الفوائد وسعر الصرف. والشركات الكبيرة التي تستغل اقتصاديات الحجم والمدى والتي تمتلك تسويق مكثف وشبكات توزيع أكبر عادةً ما يكون لديها ميزات أكبر.(Hymer, 1976)

وقد قدم الباحث **Dunning** الأسس النظرية الأكثر قبولاً بين الباحثين حول الحوافز التي تشجع الشركات الأجنبية على التوجه للإنتاج في الدول والأسواق الأخرى .وقد اختصر هذا الباحث تلك الحوافز بالرمز (**OLI**) والذي يعبر عن ثلاثة أمور وهي الملكية (**Ownership**)، والموقع (**Location**)، والأمور الداخلية (**Internalization**) وفيما يلي تفصيلات هذه الحوافز: (نايف، 2009، صفحة 33)

- المزايا الخاصة بالملكية (**Ownership Specific Advantages**):وهي مزايا امتلاك حقوق ملكية وأصول غير ملموسة، وتنتج هذه المزايا عادةً من حجم الشركة وقدرتها على الوصول إلى الأسواق والمصادر، وقدرة الشركة على ممارسة النشاطات التكميلية الأخرى مثل التصنيع والتسويق، وقدرة الشركة على استغلال الفروقات والاختلافات بين الدول.

- المزايا الخاصة بالموقع (**Location Specific Advantages**): وتعبر هذه المزايا عن الميزات والخصائص التي تمتلكها الدولة المستقبلة للاستثمار مثل الميزة النسبية والحماية الجمركية وتكاليف النقل، والتي تسعى الشركات الأجنبية لاستغلالها، إضافة الى العوامل الثقافية والتشريعات الحكومية، وبناء على هذه العوامل تقوم الشركة بتحديد الدولة التي ستقوم بالاستثمار فيها.

- حوافز المزايا الداخلية (**Internalization Incentive Advantages**): والتي تظهر نتيجة السعي لاستغلال عدم كمال الأسواق الخارجية، وتتضمن هذه على تقليل عدم التأكد وتكاليف الصفقات، والتخلص من المحددات المرتبطة بالتعريفة الجمركية وسعر الصرف.

وفي حال توفر النوع الأول من المزايا تقوم الشركة بالاعتماد على التصدير أو بيع التراخيص، أو الشهرة (الاسم التجاري) بغرض خدمة الأسواق الخارجية. أما في حال توفر حوافز المزايا الداخلية مثل الحماية من توزيع العرض وتحركات الأسعار السريعة، وعدم استكمال التراخيص المطلوبة، بحيث يصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأسلوب الأفضل لخدمة الأسواق الأجنبية، ولكن في حال توفر مزايا الموقع. ومن بين الحوافز الثلاثة السابقة يمكن لحكومات الدول المضيفة التأثير بشكل مباشر من خلال حوافز الموقع فقط.

3. التنمية المستدامة: مفاهيم أساسية

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند.

1.3 مفهوم التنمية المستدامة

تتعدد تعريفات التّنمية المستدامة بسبب اختلاف مفهوم التّنمية من بلد إلى أخر، وعموما ورد مفهوم التّنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالميّة للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التّقرير على أنّها" :تلك التّنمية التي تلبّي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجيّاته. (اللجنة العالمية، 1989، صفحة 83)

وفي عام 1989 عرفها(**Barbier**) بشكل أكثر عمومية والتي تشمل إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي يضمن الدعم لتحقيق الأهداف التّالية :زيادة في الدّخل الحقيقي، وتحسنا في مستوى التعليم، وتحسين صحّة السكان. (معتصم، 2015، صفحة 44)

أما روبرت سولو(**Robert Solow**) فعرفها بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الأجيال، فالطاقة الإنتاجية ليست فقطّ الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحاليّة؛ بل تتعدّى ذلك إلى نوعيّة الطاقة الإنتاجيّة الّتي تشمل بالإضافة إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والّتي تشمل على طبيعة وحجم الادّخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد الحاليّة والمستقبلية . (معتصم، 2015، صفحة 44)

كما حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر سنة 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عشرون (20)تعريفا للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي: (سوالم، 2015(ب)، الصفحات 74-75)

- تعريفات ذات طابع اقتصادي :حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر إجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.
- تعريفات ذات طابع اجتماعي وإنساني: تهدف التنمية المستدامة إلى الاستمرار في النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل.

– تعريفات متعلقة بالبيئة :التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض، الماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.

–تعريفات متعلقة بالجانب التقني: التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضّرة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء والخبراء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط؛ فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ في الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

2.3 خصائص وأهداف التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة عدة خصائص وأهداف نذكر منها:

1.2.3 خصائص التنمية المستدامة

تتلخص خصائص التنمية المستدامة فيما يلي: (عبد الهادي، 2017، الصفحات 572-573)

–هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية ؛

– وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سوا ء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا ، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا ، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي؛

–هي تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

– تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛

– تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العا لم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛ كما تعد تنمية طويلة المدى بالضرورة.

–لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل أبعادها الكمية والنوعية؛

– تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع؛

– هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

2.2.3 أهداف التنمية المستدامة

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة، لابد من تحقيق جملة من الأهداف الشاملة لكافة المجالات، ويمكن تلخيصها فيما يلي : (شيلي، 2014، الصفحات 68-69)

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاد يا واجتماع يا ونفس يا وروح يا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي؛

- **احترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة ترتكز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها م ن خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛

- **إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها؛

- **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:** تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية الحياة ولكن ليس على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استخدامها إلا عن طريق الاستخدام العقلاني والرشيد لها، إذ يجب أن لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية فضلا عن البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاص مخلفاتها؛

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

3.3 متطلبات إرساء دعائم التنمية المستدامة

إن السياسات الحالية لن تكفي لتصحيح كل الفجوات والاختلالات في المسار التنموي للدول المختلفة، بل أنها قد تزيد الأوضاع تردياً إذا لم توضع سياسات تكميلية تهدف إلى معالجة قضايا التنمية المستدامة، ومن أهم محاور هذه السياسات: (جورج، 1997)

- إصلاح القطاع التربوي وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال، وتأمين مساهمة شركات ومؤسسات القطاع الخاص في التعليم المهني وفي تمويل الأبحاث العلمية والتكنولوجيا لتعبئة القدرات المتوفرة وتوجيهها إلى الدورة الاقتصادية مباشرة؛

- اتخاذ التدابير الفعالة لمحو الأمية والقضاء عليها بشكل نهائي؛

- إصلاح أوضاع الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية وتأمين استقلال العاملين فيها في حياتهم المادية بغية القضاء على عمليات الرشوة والفساد، ووضع حد لتأثير أصحاب النفوذ من السياسيين والأثرياء على ولاء الموظفين في تلك الإدارات؛

- تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على القروض ووسائل الإنتاج؛
- اضطلاع مؤسسات القطاع العام والخاص باتخاذ التدابير البيئية اللازمة؛
- تحقيق العدالة الضريبية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتكييف نظام ضريبة الدخل المفروضة على الأفراد والشركات مع مقتضيات تطوير القدرات التكنولوجية، وكذلك مع مقتضيات التنمية المحلية؛
- العمل من أجل تطوير الإطار المؤسسي والقانوني والسلك القضائي؛
- العمل في سبيل الحد من هجرة سكان الريف إلى المدن ومن ظاهرة تركز السكان في مدن عملاقة.

والشكل التالي يوضح أهم تلك المتطلبات:

الشكل رقم 01: متطلبات التنمية المستدامة

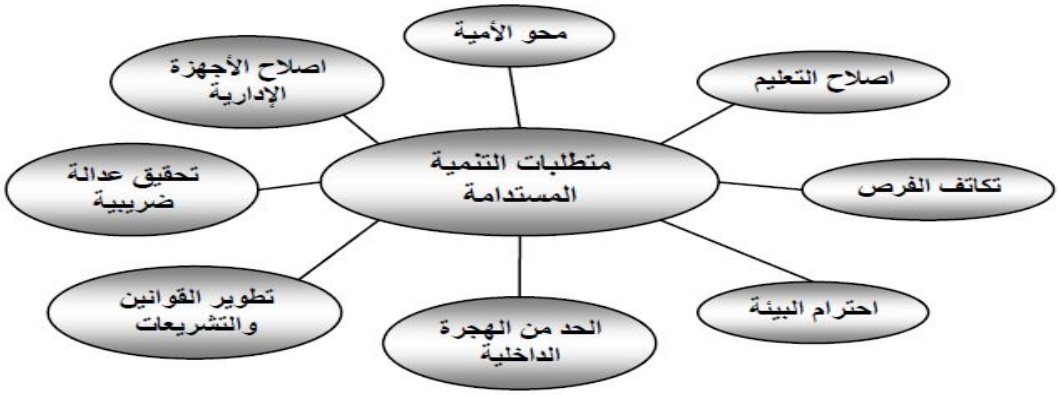

المصدر: سوالم صلاح الدين سوالم، 2015(ب)، ص77.

4.3 أبعاد التنمية المستدامة

رغم تشابك مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن هناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلاً، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية؛ بعد اقتصادي، اجتماعي وبيئي. والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

الجدول رقم01: الأبعاد الأساسية التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر: موازين عبد المجيد وبربري محمد أمين، 2017 ، ص27.

1.4.3 البعد الاقتصادي:

يستند على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد ممكن والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية على النحو الأمثل، فالتنمية المستدامة في البلدان الغنية تعني إجراء تخفيضات في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية. أما في البلدان النامية فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع. وعليه لتحقيق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لابد من: (سوالم، 2020، صفحة 263)

- إيقاف تبديد الموارد؛
- تقليص تبعية الدول النامية والحد من تفاوت الدخل؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته؛
- تقليص الإنفاق العسكري.

2.4.3 البعد الاجتماعي: (سوالم، 2020، صفحة 264)

تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال؛ إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي و المشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسات.

3.4.3 البعد البيئي:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية التغيرات في استخدام الأراضي وحماية مصايد الأسماك ويعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن، وان هذا البعد يتضمن: (العايب، 2011، صفحة 25)

- النظم الإيكولوجي؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛
- القدرة على التكييف

مما تقدم يمكن القول أن الاستدامة ما هي إلا إضافة الصفة إلى التنمية؛ أما بنظرة معمقة فيكون لدينا تقاطع الأبعاد المكوّنة للتنمية لتشكل في المنتصف ما يمثل التنمية المستدامة، وهذا يدل على إمكانية أن يكون هناك نشاطات اقتصاديّة بعيدة عن العلاقات الاجتماعية وغير متصلة بالبيئة ويمكن أن يكون هناك علاقات اجتماعية بعيدة عن الموارد الطبيعية ..... الخ.

4. تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو دالة وانعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيأ في هذا البلد، لذلك كان منطقيا ملاحظة زيادة حجم ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي هيأت بيئتها لاستقطاب هذا الأخير، وانخفاض حجمه ومستواه في تلك المواقع الأقل تهيئة وإعداد، ومقارنة بدول الجوار نلاحظ أنه رغم أن الجزائر تملك المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها شهدت تذبذبات حادة، وتميزت بعدم الاستقرار من سنة لأخرى، كما أنها ضعيفة و محدودة من خلال حجمها و قيمتها، ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2018، كما يلي :

الجدول رقم 02: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال الفترة (2002–2018)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم التدفقات	1065	634	882	1081	1795	1662	2593	2746	2300
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	---
حجم التدفقات	2580	1499	1684	1507	584	1546	1200	1500	---

Source: unctad, 2019.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه يتبين لنا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطورا ملحوظا، خاصة بعد سنة 2004 حيث بلغت 1.081 مليار دولار في سنة 2005 ، لتواصل ارتفاعها إلى 1.795مليار دولار سنة . 2006 وقد واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعها على الرغم من تبعات الأزمة العالمية حيث بلغت 2.593 مليار دولار سنة 2008 لتقفز هذه التدفقات إلى حجم 2.746 مليار دولار سنة2009 لتكون بذلك أحسن سنة سجلت فيها الجزائر أكبر حجم تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إثر تبعات الأزمة المالية .غير أنه في سنة 2015 كانت التدفقات الاستثمارية سالبة حيث بلغت حوالي 584 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى التطورات السياسية التي عرفتها بعض الدول العربية والتي أثرت على حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية. لترتفع خلال سنة 2016حيث حققت 1,564 مليار دولار .حسب نفس المعطيات, فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2018 في اتجاه الجزائر مثلت 2ر3 بالمائة من التكوين رأس المال الثابت الإجمالي بحيث تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع المسجل سنة 2018 جاء بعد الانخفاض المسجل سنة 2017 التي تراجعت خلالها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 23 بالمائة أي 1,2 مليار دولار بعدما بلغت 1,564 مليار دولار سنة 2016.

كل هذه الأرقام تبين أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات لتهيئة مناخها الاستثماري، من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا و الحوافز، على النحو الذي يستقطب

الشركات المتعددة الجنسية، و بالرغم من القوانين والتحفيزات والإغراءات المقدمة من طرف الجزائر، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها يبقى محتشما و لا يرقى للآمال و الطموحات المنتظرة، ولا يستجيب لتطلعات التنمية.

5. نحو تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه تعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر

1.5 أهداف وأبعاد إستراتجية التنمية المستدامة في الجزائر

تهدف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى الاستجابة إلى التطلعات المشروعة للسكان الجزائريين في رفع مستوى المعيشة والشغل والأمن الاقتصادي، وذلك بتوفير كل الشروط لوضع سيرورة الاستثمار والخلق المستديم للثروة والشغل .ويعد الحفاظ على الموارد والاستعمال العقلاني لها محور لا غنى عنه لهذه الإستراتيجية.

ولقد أسست تلك الإستراتيجية على مهاجمة الأسباب التي تهدد البيئة والتنمية المستدامة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف عدت طريقًا لاستدامة التنمية في الأمد المتوسط والطويل، فشرِع في تنفيذ عدد كبير من الإجراءات التي تسمح بمحاربة النتائج غير المرغوبة لإستراتيجية التنمية المتبعة منذ الاستقلال، ويتمثَّل ذلك في كل ما من شأنه: (حمداني، 2008، صفحة 298)

- تحسين الصحة ونوعية المعيشة.
- تحسين إنتاجية رأس المال وحمايته.
- خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية.
- حماية البيئة الشاملة.

و في السنوات الأخيرة بادرت الجزائر إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي وضع إطار قانوني صارم ومتخصص، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم إنجازها بالشكل المرسوم أو المخطط.

أولا: الجانب الاقتصادي

بالنسبة للاقتصاد الجزائري فقد عرف مشاكل جمة غداة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتجلى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات وفي الجباية البترولية وعجز الميزانية وفي تدهور معدلات التبادل الصافية ومعدلات التبادل الداخلية وتراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة ذلك المزيد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي ترتب عنه ارتفاع في مؤشر المديونية الخارجي منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام، وفي مؤشر خدمة الدين منسوبا للصادرات، غير أن السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أدت إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وهذا بفضل الالتزام بتطبيق الاتفاقيات المبرمة بينهما، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ لأسعار النفط منذ مطلع القرن الحالي ، حيث تجلت هذه النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المحققة في الجزائر سنة 2019

المؤشرات الاقتصادية الكلية	بيانات 2019
الناتج المحلي الإجمالي	169.894مليار$
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي	%0.8
الواردات الإجمالية	43.241 مليار$
الصادرات الإجمالية	34.994 مليار$
معدل التضخم	%2
سعر الصرف مقابل الدولار (المتوسط السنوي)	119.35 دينار
الاستثمار الأجنبي المباشر	%1.382

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مارس 2021، ص14.

إن القراءة الأولية لهذا الجدول تسمح لنا بالقول أن أداء الجزائر الاقتصادي تراجع بشكل مخيف وهذا التراجع ناتج أساسا من الأوضاع الخارجية (الدولية) الصعبة، فكل هذه المؤشرات تقول أن الوضعية الاقتصادية في تقهقر وبحالة غير مستقرة، بمعنى آخر أن المؤشرات الاقتصادية الكلية ليست بالدرجة التي ترقى للآمال و الطموحات المنتظرة، خاصة في ظل التحديات الجسيمة التي تحيط بالاقتصاد نتيجة تصاعد التضخم والانهيار الرهيب للعملة الوطنية، واستمرار الاعتماد الشديد على قطاع المحروقات، والتعرض إلى الانخفاض المطول لأسعار النفط، فضلا عن معدلات البطالة المرتفعة نسبيا.

ثانيا: الجانب الاجتماعي

بالرغم من تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري والجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير إليه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية، حيث سجلت نسبة الأمية في الجزائر انخفاضا حيث بلغت عام 2019 08.71 بالمائة، وهذا حسب آخر تقديرات الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

حيث أن التعليم في الجزائر إلزامي من سن 6 إلى 16 سنة، وبعدما كانت نسبة المتعلمين10% فقط عند الاستقلال ، فقد تطورت لتصبح80.6 % في 2009 إذ سمح التعليم الإلزامي بالقضاء إلى حد كبير على الأمية التي كانت سائدة سابقا في الوسط النسائي بشكل خاص، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية 100 % في سنة 2010، بينما بلغت نسبة التسجيل في المتوسط (من 11 إلى 14 سنة) والثانوي (من 15 إلى17 سنة) 95 % و 31 %على التوالي في سنة 2009 ، كما بلغت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي 18 % ؛ 11 % و % 17 على التوالي وذلك في سنة2002.

وعلى الرغم أيضا من ضخامة ما تنفقه الجزائر على الرعاية الصحية، وما تبذله الدولة من جهود في سبيل رفع مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها القطاعات العامة أو الخاصة إلا أن الرعاية الصحية في الجزائر غير منتظمة في أفضل الحالات. مع ارتفاع نسبة الجيل الشاب بين السكان، فلا يوجد كمعدل وسطي سوى طبيب واحد لكل 640 نسمة، و 61779 سرير في المستشفيات على المستوى الوطني عام 2010. فمستوى الرعاية الصحية في الجزائر متواضع حتى عند مقارنته مع جيرانها الأفارقة. ويتركز معظم الاهتمام على الرعاية الوقائية والمناعة. أما نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية فقد كانت

حوالي 3.7 % من إجمالي الناتج المحلي 2014. كما أن العمر المتوقع عند الميلاد بلغ 77.2 سنة في عام 2014. (مديوني، 2018، الصفحات 99-100)

إن القطاع الصحي عرضة العديد من المشاكل التي كان لها الأثر السلبي على تطور الخدمات الصحية ومستوى جودة الرعاية الطبية المقدمة للمواطن ولعل من أهم العوامل التي تسهم في حدوث هذه المشكلات، تتمثل أساسا في سوء التخطيط والرصد والتقييم، ونقاط الضعف التنظيمية وعدم وضوح الأدوار وبالتالي عدم فعالية السياسات الموضوعة.

أما بالنسبة لقضية الفقر ومعدلاته؛ فقد أظهرت إحدى الدراسات التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وبالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية والسهبية والهضاب العليا، في الفترة الممتدة ما بين 2007 - 2009، أن متوسط نسبة الفقر بلغت 7.5 % مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء، التي بلغت ذروتها سنة 1995ب 22 % ، وانخفضت إلى 17 % سنة 1999 في حين حققت الجزائر تحسن في معدلات الفقر خلال الفترة2013 - 2008 كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: معدلات الفقر في الجزائر(2008-2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11.1	%9.80	%6.2	%5.55	%5.20	%5.03

المصدر: حاج قويد قورين، 2014، ص19.

وخلصت الدارسة إلى أن الأشخاص الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدرون ب % 9.5 بعدما كان في حدود 8 % سنة 2009 وصل قبل ذلك إلى 9.14 % سنة 1995 م، أما فيما يخص الفقر المتقع فإن النسبة استقرت عند حدود 5.7 % بعدما كانت سنة 1998 في حدود 3.6 %. كما أكدت الدراسة أيضا تراجع معدل عتبة الفقر بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1دولار لليوم، إذ أنهم لا يمثلون سوى2.6%. (قورين، 2014، صفحة 19)

ثالثا: المجال البيئي

مع استمرار الاهتمام الدولي بحماية البيئة وبداية ترسخ مفهوم التنمية المستدامة ، والذي تأكد في قمة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا عام 2002 للتنمية المستدامة ، صدر في الجزائر القانون رقم 03 .10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الذي جاء كثمرة لمشاركة الدولة الجزائرية في عدة محافل دولية وكذا مصادقتها على العديد من الاتفاقيات في هذا الموضوع . كما يعتبر هذا القانون نقطة تحول ايجابية في إطار التكفل بحماية البيئة من خلال ما تضمنه من مبادئ وأهداف تجسد حماية افصل للبيئة بما يناسب ومتطلبات التنمية المستدامة ومبادئها . إلا أن المراسيم التنفيذية لهذا القانون ما تزال تسير ببط .

وقد حدد التشريع البيئي الجزائري الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهي على الخصوص ما يلي: (سوالم، 2015(ب)، صفحة 85)

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة .
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة .
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة ، وكذا استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء .

إضافة إلى ما سبق قانوني البلدية رقم 11 . 10 والولاية رقم 12 .07 ، واللذان أمدا مهام أوسع في تسيير الجماعات المحلية، مما يسمح بالاستجابة للتحديات التي تواجهها الجماعة الإقليمية، والتأقلم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد والانخراط في مسار الإصلاحات الشاملة التي شرع فيها منذ أكثر عشرية من الزمن. هذا بالإضافة إلى انه في كل سنة مالية يصدر قانون المالية يتضمن بنودا تتعلق بحماية البيئة عن طريق الرسوم البيئية المختلفة.

إن المتتبع لمسار السياسات التشريعية البيئية في الجزائر من 1962 . 2012 ، يتبين له أن هناك تطور غير مسبوق للإطار التشريعي والتنظيمي الذي من شانه أن يسمح بتأطير سياسة عمومية فعالة بحماية البيئة وخاصة في العشرية الأخيرة ، فكان مجموع النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة قد وصل إلى 499 نصا حتى سنة 2012. (سوالم، 2015(ب)، صفحة 86)

ولتجسيد هذه السياسات تم تحديث و تطوير الإطار المؤسساتي ووضع برامج للتكوين، فقد عرف التنظيم الإداري المكلف بحماية البيئة عدم الاستقرار والتذبذب في العشرية السابقة وتناوب بين مختلف الدوائر الوزارية ، وهذا راجع لعدم اهتمام الحكومة الجزائرية بسياسة البيئة ، وسيبقى هذا التدهور عائدا إلى فشل خطط التنمية التي أغفلت إدخال الاعتبارات البيئية في مشاريعها التنموية والاقتصادية ، حيث لم يستقر التكفل بحماية البيئة إلا مؤخرا في سنة 2001 ، بإنشاء وزارة مكلفة بحماية البيئة وذلك بتحديد صلاحياتها بصفة دقيقة وواضحة تسهر على التكفل بحماية البيئة ، وحاليا أسندت إلى وزارة التهيئة العمرانية البيئة والمدينة والتي سطرت برامج طموحة تم من خلالها توفير الإطار القانوني والمؤسساتي اللازم لذلك: مديريات ولائية للبيئة، الوكالة الوطنية للنفايات، مراصد البيئة والتنمية المستدامة،المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج أكثر نقاوة، ديار الدنيا للبيئة..الخ إضافة إلى الآليات وصناديق خاصة تسمح بتمويل البرامج والمشاريع التي تسمح بتحسين المنظومة البيئية ودفع وتيرة التنمية المستدامة.

2.5 دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

تسعى الدول النامية ومن بينها الجزائر في العقدين الأخيرين إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك للتصدي لكثير من التحديات التي تواجهها كالفقر، والافتقار إلى الحاجات الأساسية، والتعليم، والصحة، وقلة فرص العمل...الخ. ومن هنا برز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة تمويل تنسجم مع التغيرات الاقتصادية العالمية، ولاسيما إذا ما تم توجيهها إلى المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، ومن ثم يجد الباحث لزاماً عليه تناول الدور الذي يمارسه الاستثمار كمحرك للتنمية من خلال تأكيد مجموعة من العناصر.

1.2.5 الاستثمار الأجنبي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية

تباينت الآراء حول أثر الاستثمارات في النمو الاقتصادي داخل الدولة المضيفة، ويرجع ذلك إلى أن العلاقة بينهما ليست علاقة أحادية؛ فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى التأثير في النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضا يتأثر به، فالاقتصاديات التي تتمتع بمعدلات مرتفعة نسبياً من النمو نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي.

وللاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد التصدير، حيث أن الكميات المتزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل و رأس المال فأهميتها محدودة وهامشية.

حيث أن الانكماش المتتالي في الواردات امتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي انخفض من 211 مليار دولار عام 2014 إلى 170,391 مليار عام عام 2017 ، والى 169.27 مليار دولار سنة 2019 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات في التنويع في مجال الاقتصاد. (الأوابك، 2018، صفحة 03)

كما أن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019 حقق تراجعا مقارنة بالسنوات السابقة (أنظر الشكل رقم 02) ، حيث رغم عجز المسجل في ميزان المدفوعات الحالي وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي وكذلك انخفاض في النمو في قطاع المحروقات إلا أن الاقتصاد الجزائري حقق نموا بنسبة 0.8٪ في 2019 مسجلا تراجع طفيفا مقارنة 2018 أين سجل معدل نمو 1.2 %.

الشكل رقم 02: تطور معدل النمو الحقيقي في الناتج الداخلي الإجمالي

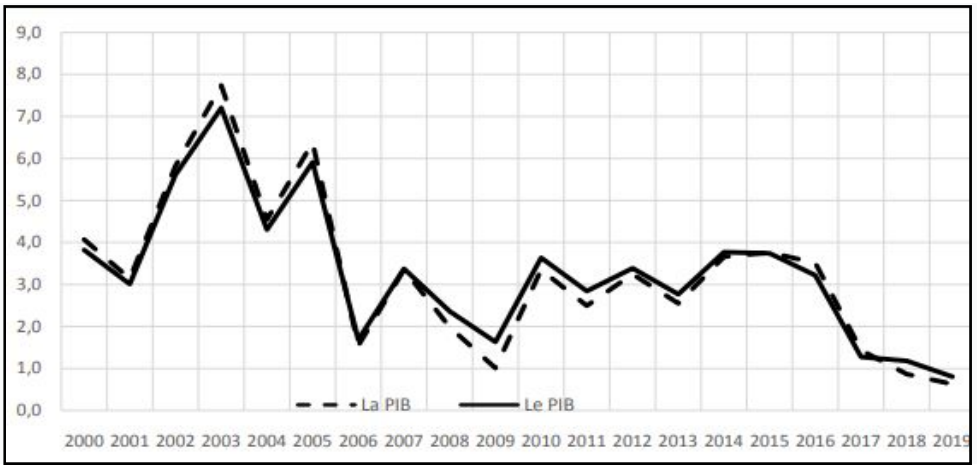

Source : Office National des Statistiques (ONS), 2020, P03.

وبالتالي نجد أن الاستثمار لكي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يجب أن نستفيد منه بأقصى قدر ونقلل من آثاره السلبية، ويتم هذا من خلال أن يكون للاستثمار الأجنبي والذي تمثله الشركات المتعددة الجنسية دور في دفع عجلة التنمية وألا يكون هدفها الأساسي هو مجرد تحقيق الربح، كما يجب على الدولة أن تحدد نوعية المشروعات التي تستفيد منها الدولة والتي يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وأن تتماشى والأهداف والسياسات التي حددتها الدولة.

2.2.5 الاستثمار الأجنبي وتحقيق الاستدامة الاجتماعية

يتم قياس الاستدامة الاجتماعية من تدفقات الاستثمار لأجنبي المباشر، وذلك بإبراز أثره على التشغيل ومكافحة البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة وإتاحة فرص العمل أمامهم، وبالتالي يؤدي إلى زيادة رأسمال اجتماعي. باعتبار البطالة هاجس يورق الدولة الجزائرية، فهي تسعى دائما إلى الاستفادة من الفرص التشغيلية التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي تقوم الجزائر خلال السنوات القادمة في إيجاد حلول لمحاربة البطالة وتخفيضها. ومن خلال تدفق المشاريع الاستثمارية جديدة في الدولة المضيفة تقوم بخلق فرص عمل جديدة للتوظيف، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم.. من إجمالي 901 مشروع، تم خلق 133583 منصب عمل فقط خلال الفترة (2002-2017) وما يعادل نسبة

10.85% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة كليا، وتعتبر هذه المساهمة جد متواضعة مقارنة بمساهمة الاستثمارات المحلية، وهذا ما يفسر ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. (بوشقيفة و مويسي، 2018، صفحة 153)

3.2.5 الاستثمار الأجنبي وتحقيق الاستدامة البيئية

تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة مؤداها أن الاهتمام بالبيئة هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالموارد الطبيعية الموجودة من تربة ومعادن وغابات وأنهار وبحار هي أساس أي نشاط تنموي زراعي أو صناعي ولتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي يجب المحافظة على منظومة الموارد البيئية، أي ضرورة التوفيق بين متطلبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية الاقتصادية لتحقيق تنمية دون المساس بالموارد الطبيعية عن طريق مراعاة البعد البيئي عند إعداد السياسات التنموية.

وتعد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة من الموضوعات الجديرة بالاهتمام، وقد تباينت وانقسمت وجهات النظر حول تأثير تدفق الاستثمارات الأجنبية في الأنساق الايكولوجية للدولة المضيفة.

ولقد أدى الطلب المتزايد من الاحتياجات الطاقوية الوطنية على ضرورة وضع سياسة ناجحة تضمن التموين الطاقوي الوطني في المدى المتوسط والطويل من جهة، والتكفل المستمر بحاجيات التمويل من أجل تكريس مفهوم التنمية المستدامة، خاصة و أن قطاع النفط في الجزائر من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشر، حيث تحتل الصناعة والبناء على التوالي ما نسبته 60,22% ،16.67, % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بعدد مشاريع يقدر بـ 495 بالنسبة للصناعة و137 قطاع البناء من أصل 822 مشروع استثماري أجنبي. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017)

ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بمبادرات عديدة لتخفيف الآثار السلبية على البيئة وتطوير ممارسات ايجابية حديثة، نذكر منها: (بوشقيفة و مويسي، 2018، صفحة 154)

- **البعد البيئي التشريعي الجزائري:** من خلال إصدار العديد من القوانين عن مختلف الهيئات الرسمية(وزارة البيئة ووزارة الطاقة والمناجم) ذات بعد بيئي، وهدفه ضرورة احترامه عند القيام بكل نشاط طاقوي.
- **أنشطة التنقيب على البترول:** إنشاء لجنة مركزية تضم كل من سوناطراك وشركائها من الشركات الأجنبية هدفها بلورة ضوابط مؤطرة لإجراءات حماية البيئة ومعالجة الفضلات السائلة الناجمة عن عملية استخراج البترول.
- مشروع ثاني أكسيد الكربون: الموجود بعين صالح لأجل استغلال الثروة الغازية، حيث يتسبب في إطلاق من 1 % إلى 9% من ثلثي اكسيد الكربون نتيجة عملية التخزين والقيام باجراءات تخفضه.
- السياسات الطاقوية الوطنية: قيام السلطات الوصية بحماية البيئة من خلال الأنشطة الاستخراجية والتكريرية للموارد الباطنية التي تزخر بها الجزائر بإجراء جملة من الإجراءات الهادفة للتقليل من مخاطرها.

6. خاتمة

إن آفاق التنمية رحبة وأبوابها غير موصدة دون أحد طالما كان قادرا وراغبا في طرق أبوابها وكلمة السر لولوج تلك الآفاق هي القدرة على تعبئة كافة الطاقات المحلية وتنمية الموارد البشرية وإطلاق طاقاتها وذلك من أجل تنمية الميزات

التنافسية للمجتمع في جميع المجالات وتوسيع خيراته، في وقت أصبحت فيه تلك الميزات هي وحدها القادرة على الصمود أمام تحديات التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع في عصر العولمة وما تفرضه من انفتاح وانكشاف على العالم الخارجي لا تستطيع الدولة عامة تجنب تبعاته، وليست الجزائر في وضع أفضل من غيرها.

من خلال دراسة البحث وتحليله نظريا والتعرف على مشكلاته، يمكن الإشارة إلى النتائج التالية:

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الاستثمارية بالبلد المضيف.

– أن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني رفع المستوى المعيشي وذلك لما له أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية.

– أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.

– تتباين أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعًا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار.

– أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إيجاد تغيرات سياسية واقتصادية وبيئية ومؤسسية تضم في خطة شاملة للتنمية، تضمن تحقيق توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.

– أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها وتتسم بملاءمة من الناحية البيئية و من الناحية الاقتصادية و من الناحية الاجتماعية.

– هناك إجماع على التنمية المستدامة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية: بعد اقتصادي، اجتماعي وبيئي.

– أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر شهدت تذبذبات حادة، وتميزت بعدم الاستقرار من سنة لأخرى، كما أنها ضعيفة و محدودة من خلال حجمها و قيمتها

– أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور بارز كأداة تمويل تنسجم مع التغيرات الاقتصادية العالمية، ولاسيما إذا ما تم توجيهها إلى المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

وفي ضوء ما توصلنا إليه من نتائج، وبغية تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر من في سبيل إرساء تنمية مستدامة في الجزائر فإننا نقترح ضرورة تجسيد جملة من الأهداف الرئيسة، هذه الأهداف تتمثل في التالي:

— بناء إستراتيجية استثمارية واضحة المعالم وطويلة المدى، بهدف خلق مناخ استثماري جذاب واستقطاب أكبر حجم من الاستثمارات، وذلك من خلال تأهيل العنصر البشري الجزائري وبناء إدارة فعالة وتوفير البنية التحتية اللازمة، مع تفعيل القوانين ومنح صلاحيات أكثر للمؤسسات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، وتقديم ضمانات أكبر للمستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى القضاء على الفساد الذي يعد أكبر عقبة تواجه المستثمر الأجنبي.

– إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في القطاع الإنتاجي، كالنشاط الصناعي والنشاط الزراعي، والتي تزيد في الصادرات وتعمل على زيادة رصيد الجزائر من الأسواق الخارجية.

– محاربة الفساد الإداري والمالي من خلال توفير إدارة كفئة بتعيين موظفين أكفاء وعلى دراية عالية بشؤون الاستثمار، والعمل على اعتماد معايير الكفاءة عند التعيين والترقية، والعمل على نقاء هذه الإدارة من أي شكل من أشكال المحسوبية والوساطة والفساد التي تسيطر على أغلب الأجهزة الحكومية.

– تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية وتنمية مهارات الترويج لغرض الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج، وتقديم الخدمات الاستثمارية وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب.

– تنويع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجيها نحو خدمة مختلف القطاعات، من أجل تحقيق تنمية مستدامة متكاملة وشاملة، وذلك من خلال توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع الزراعة بهدف تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى قطاع الصناعة وذلك بغية تفعيل الجهاز الإنتاجي. دون أن ننسي القطاع السياحي الذي يدكن أن يوفر سوقا تشغيليا واسعا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إلهام شيلي(2014)، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1.
- إيمان بن زيان وريمة اوشن (2016)، واقع أداء النظام الصحي في الجزائر – دراسة تحليلية–، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد–40.
- بلعزوز بن علي(2006)، مداني أحمد، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاقيات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس /الجزائر.
- بوشفيقة حميد ومويسي مروة (2018)، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد01/ العدد،02، المركز الجامعي غيليزان، الجزائر.
- تومي عبد الرحمان(2001)، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- جورج كرم(1997)، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي : حالة العالم العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك.
- جيل برتان(1992)، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت.
- حاج قويد قورين(2014)، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد– 12 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- حسن كريم (2004) ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- سوالم صلاح الدين (2013)، إطار مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي التاسع حول: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن.
- سوالم صلاح الدين(2015) (أ)، مدى مساهمة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.
- سوالم صلاح الدين سوالم(2015) (ب)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز مسار التنمية المستدامة- الجزائر نموذجا، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ،العدد الرابع – الجزء الأول، جامعة محمد الأول وجدة-المملكة المغربية.
- سوالم صلاح الدين (2015)(ج)، الأسس والقواعد العامة المرتبطة بالحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح عمان- الأردن.
- سوالم صلاح الدين (2020)، دور المحاسبة البيئية في رفع كفاءة الأداء البيئي لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، مساهمة علمية مقدمة في إطار كتاب جماعي حول: الروئ الإستراتيجية لاقتصاد البيئة والتنمية المستدامة: السياسات والتحديات، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط.
- العايب عبد الرحمان(2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
- عبد الرحمن محمد الحسن(2011)، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها،بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة الجزائر.
- عبد السلام أبو قحف (2003)، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر.
- عبد الهادي مختار(2017)، الاقتصاد الخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية،جامعة ابن خلدون- تيارت، العدد التاسع.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(1989)، مستقبلنا المشتركة، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142 ، المجلس الوطني للثقافة، والفنون والآداب، الكويت.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2017)، بيانات التصريح بالاستثمار 2002- 2016، الجزائر.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – الاوابك(2018)، التقرير الإحصائي السنوي. الكويت.
- ماجدة شلبي(2011)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة إلى ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر حول قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة .
- محي الدين حمداني (2008)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل :دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- مديوني جميلة (2018)، تحليل مكامن القوة والضعف التي تواجه الرعاية الصحية في ظل الظروف الاقتصادية العربية الراهن، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14 / العدد (19)، جامعة الشلف.
- مصطفى باكر(2004)، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين(2012)، المؤشرات الاقتصادية والصناعية للدول العربية، إدارة البحوث والتطوير(AIDMO).
- منى قاسم(1988)، الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي ، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، السنة 41، العدد1.

- موازين عبد المجيد(2017)، بربري محمد أمين، قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية في ظل التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد الأول، العدد الأول.
- نايف سالم الإبراهيم (2009)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي (دراسة قياسية للفترة 1996-2006)، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة (غير منشورة)، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- وكالة الأنباء الجزائرية (2020)، متاح على الموقع الالكتروني:

http://www.aps.dz/ar/societe/91886-71-8، (Consulté le2021/02/22)

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Raymand Bernard(1997), économie financière International, Paris, EDPUF.
- S. Hymer(1976). The International operations of national firms: a study of foreign direct investment, MIT Press.
- United Nations Conference on Trade And Development(2019), world investment report.